

أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإنفاق الاستهلاكي الخاص في العراق
للمدة (1971-2023)

أ.م. د. إقبال هاشم اللامي (1) * أ.د. سهيلة عبد الزهرة الحجي (2)

(1) كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

(2) كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

*الكاتب المسؤول Ahaeder_2009@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث إشكالية محورية في الاقتصاد الكلي العراقي، تتمثل في طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (YGDP) والإنفاق الاستهلاكي الخاص (XT) في ظل بنية اقتصادية ريعية تتوسط فيها الدولة انتقال الدخل إلى الأسر. وتنبع أهمية هذه الإشكالية من التناقض الظاهري بين ثبوت الترابط الهيكلي طويل الأجل بين المتغيرين من جهة، وغياب السببية الإحصائية المباشرة بينهما من جهة أخرى، وهو ما لا تفسره النماذج الكينزية التقليدية دون استحضار الخصوصية المؤسسية للاقتصاد العراقي. تعتمد الدراسة على بيانات سنوية للمدة (1971-2023) مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ووزارة النفط، وتوظف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود لبيساران وآخرين (2001) واختبار جوهانسن للتكامل المشترك وسببية غرانجر، فضلاً عن جملة من الاختبارات التشخيصية لضمان سلامة النموذج واستقراره الهيكلي. أسفر التحليل عن تكامل مشترك موثق بين المتغيرين، مع مرونة استهلاكية طويلة الأجل تقترب من الوحدة، تتسق مع الفرضية الكينزية ونظرية الدخل الدائم. غير أن غياب السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك يكشف عن دور الإنفاق الحكومي النفطي بوصفه الوسيط الهيكلي الفعلي في آلية الانتقال، وهو ما يُقيد فاعلية التحفيز الاقتصادي ويُعيد صياغة أولويات السياسة المالية. تُسهم الدراسة في إثراء أدبيات الاقتصاديات اليعية من خلال إطار قياسي متكامل قابل للتوظيف في السياسات الاجتماعية والمالية العراقية.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك الخاص، الناتج المحلي الحقيقي، نموذج ARDL، سببية غرانجر، التكامل المشترك، اليعية النفطية.

The Impact of Real GDP on Private Consumption Expenditure In Iraq
For The Period (1971 – 2023)

*(1)Ass. Prof.Dr. Iqbal Hashim Al-Lami

College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq

(2)Prof. Dr. Suheila Abdul Zahra

College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq

*Author in Charge : Ahaeder_2009@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This paper investigates the effect of real GDP on private consumption expenditure in Iraq over the period 1971–2023, employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach, Johansen cointegration test, and Granger causality analysis. Unit root tests (ADF and Phillips-Perron) confirm that both variables are stationary at level I(0). The bounds F-statistic (43.797) strongly rejects the null of no long-run relationship, yielding a long-run elasticity of 0.926, consistent with Keynesian and permanent income theories. However, Granger causality tests reveal no direct causality from GDP to consumption, reflecting Iraq's rentier economy structure where oil-financed government expenditure mediates income-to-consumption transmission. Diagnostic tests confirm structural stability, with ARCH effects attributed to oil price shocks. The study provides an analytical framework for understanding private consumption dynamics in resource-dependent economies and informing fiscal and social policy in Iraq.

Keywords: Private consumption, real GDP, ARDL model, Granger causality, cointegration, oil rentierism.

DOI: <https://doi.org/10.35710/mjais.v23i94.425>

-This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CCBY) license.

-هذه المقالة مفتوحة المصدر وتنتشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

المقدمة:

يحتل الإنفاق الاستهلاكي الخاص مكانةً محوريةً في منظومة الطلب الكلي، إذ يُشكّل في معظم الاقتصاديات ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتقوم عليه نماذج كينز الكلاسيكية في تفسير دورات النشاط الاقتصادي (Keynes, 1936) (Mankiw, 2021) ولهذا السبب يستأثر تحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك باهتمام واسع في أدبيات الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي على حدٍ سواء. غير أن هذه العلاقة تكتسب بُعداً استثنائياً حين تُدرس في سياق الاقتصاد العراقي؛ فالعراق اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط مصدراً شبه حصري للإيرادات العامة، وهو ما يجعل الإنفاق الحكومي — لا آليات السوق الخاصة — الناقل الرئيسي للدخل إلى الأسر المعيشية. يُضاف إلى ذلك تاريخ حافل بالتحويلات الهيكلية الحادة، من الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) والحصار الاقتصادي (1990-2003)، إلى ما أعقب عام 2003 من صدمات نفطية وسياسية متكررة كآزمة انهيار أسعار النفط عام 2014 وجائحة كوفيد 19-عام 2020، مما يجعل الفترة الممتدة من (1971-2023) مختبراً قياسياً فريداً لاختبار انتقال الدخل إلى الاستهلاك في ظل اختلالات هيكلية عميقة. على الرغم من توافر دراسات تناولت الاستهلاك الكلي في بعض الاقتصاديات العربية، يبقى التحليل القياسي المتعمق لتفاعل الناتج مع الاستهلاك الخاص في العراق شحيحاً نسبياً، خاصةً مع توافر سلاسل زمنية ممتدة تغطي دورات اقتصادية وسياسية متباينة. ومن هذا المنطلق، يُقدم هذا البحث إسهاماً قياسيًّا تملأ هذه الفجوة البحثية، مستعيناً بالأدوات المنهجية الحديثة التي أتاحها نهج الحدود لبيساران وشين وسميث (2001) انطلاقاً من هذه الخصوصية، يتناول هذا البحث بالتحليل القياسي أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإنفاق الاستهلاكي الخاص في العراق، مستعيناً بنموذج ARDL واختبارات التكامل المشترك وسببية غرانجر، بهدف الكشف عن طبيعة هذه العلاقة وتحديد سماتها الهيكلية في ضوء نظريات الاستهلاك الكلاسيكية.

مشكلة البحث

على الرغم من الأثر النظري الراسخ للدخل في تحديد مستوى الاستهلاك، يطرح الواقع العراقي تساؤلاً جوهرياً: هل تنعكس تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مباشرةً على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، أم أن الطابع الريعي للاقتصاد وهيمنة الإنفاق الحكومي يُضعفان هذه العلاقة أو يُفككانها؟ تتجلى حدة هذه الإشكالية في غياب سببية إحصائية واضحة من الناتج نحو الاستهلاك رغم ثبوت علاقة طويلة الأجل بينهما، مما يستدعي دراسةً قياسيةً تكشف الآليات الهيكلية الكامنة وراء هذا التناقض الظاهري.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في بُعدين متكاملين: نظرياً، يختبر مدى انطباق نظريات الاستهلاك الكبرى — الكينزية ونظرية الدخل الدائم ودورة الحياة — على اقتصاد نامٍ ذي بنية ريعية مُشوّهة، مما يُسهم في إثراء أدبيات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالاقتصاديات الريعية. وتطبيقياً، يُقدم أداةً تحليليةً لصانع القرار العراقي تُمكنه من استشراف التداعيات الاستهلاكية لتقلبات أسعار النفط وتوجيه السياسات الاجتماعية والمالية بصورة أكثر فاعلية. وتكتسب الدراسة قيمةً إضافيةً من امتداد بياناتها عبر (53) عاماً تَضَمَّنت دورات اقتصادية وسياسية متباينة، وهو ما يمنحها قدرةً تفسيريةً أعمق من الدراسات ذات الأفق الزمني الأقصر.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في العراق للمدة (1971-2023).
- 2- تقدير مرونة الاستهلاك تجاه الناتج واختبار اقترابها من الوحدة وفق الفرضية الكينزية.

- 3 - الكشف عن ديناميكيات الأجل القصير وآلية تصحيح الخطأ وتفسير انحرافات الاستهلاك عن مساره التوازني.
 - 4 - تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الناتج والاستهلاك وفق اختبار غرانجر.
 - 5 - تشخيص السمات الهيكلية للاقتصاد العراقي التي تُقيد الانتقال التقليدي من نمو الناتج إلى رفع مستوى الاستهلاك الخاص.
- فرضية البحث:**

يختبر البحث الفرضية الرئيسة الآتية:
(توجد علاقة تكامل مشترك موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي (InXT) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (InYGDP) في العراق للمدة (1971-2023) وفق منهجية ARDL واختبار الحدود، وإن كانت البنية الريحية للاقتصاد العراقي القائمة على هيمنة الإنفاق الحكومي النفطي بوصفه ناقلاً أساسياً للدخل إلى الأسر تُضعف السببية الإحصائية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك الخاص)

وتتفرع منها فرضيتان فرعيتان:- أولاًهما أن مرونة الاستهلاك تجاه الناتج تقترب من الواحد على المدى الطويل، مما يتسق مع المقترحات الكينزية، وثانيتهما أن سببية غرانجر لا تتجه بقوة من الناتج نحو الاستهلاك نظراً لتوسط الإنفاق الحكومي في نقل عائدات النفط إلى الطلب الكلي.

منهجية البحث وحدوده:

يعتمد البحث المنهج الكمي القياسي متسلسلاً في خطواته: تحليل السلاسل الزمنية استكشافاً بصرياً أولاً، ثم اختباراً جذر الوحدة ADF و Phillips-Perron لتحديد درجة التكامل، فـ نموذج ARDL ومنهج الحدود (Bounds Test) لاختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، ثم اختبار جوهانسن للتحقق من عدد علاقات التوازن، واختبار سببية غرانجر لتحديد اتجاه التأثير، وصولاً إلى الاختبارات التشخيصية (ARCH و BPG و CUSUM و CUSUMSQ) للتحقق من سلامة النموذج واستقراره. استخدم برنامج EViews 10 في جميع التقديرات.

يقتصر البحث على متغيرين هما: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (XT) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (YGDP) في العراق، للمدة (1971-2023)، بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ووزارة النفط. ويتألف البحث من مبحثين رئيسيين: الأول للإطار النظري، والثاني للتحليل التطبيقي، متبوعين بالاستنتاجات والتوصيات وقائمة المراجع والملحق الإحصائي.

المبحث الأول: الإطار النظري — نظريات الاستهلاك والعلاقة بين الدخل والإنفاق

Theoretical framework - theories of consumption and the relationship between income and expenditure

أولاً: مفهوم الإنفاق الاستهلاكي الخاص وأهميته

يُعرف الإنفاق الاستهلاكي الخاص بوصفه مجموع ما تُنفقه الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية على السلع والخدمات بهدف إشباع حاجاتها المباشرة، ويُميز عن الاستهلاك الحكومي الذي يُموّل من الإيرادات العامة. ويمثل الاستهلاك الخاص في العادة أكبر مكونات الإنفاق الكلي، إذ يستوعب في الاقتصاديات المتنوعة ما بين 55% و 70% من الناتج المحلي الإجمالي (Mankiw, 2021). غير أن هذه النسبة تنخفض ملحوظاً في الاقتصاديات الريحية كالعراق نظراً لتضخم حجم الإنفاق الحكومي المموّل بعائدات النفط (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021). تتمايز السلع الاستهلاكية إلى ثلاثة أنواع رئيسية (1): السلع المعمّرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية ذات الأثر الدائم الذي يمتد لفترات طويلة؛ (2) السلع غير المعمّرة كالغذاء والملابس ذات الاستهلاك الفوري؛ (3) الخدمات كالرعاية الصحية والتعليم والنقل. ولكل فئة منحنى استجابة مختلف تجاه تغيرات الدخل والثروة والأسعار

(Dornbusch, Fischer & Startz, 2013) وفي الحالة العراقية ، تتضخم حصة السلع غير المعمرة والخدمات الأساسية نظراً للبنية الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية الحقيقية لشرائح واسعة من السكان.

ثانياً : النظرية الكينزية في الاستهلاك — الدالة الاستهلاكية الأساسية

أرسى جون ماينارد كينز في عمله الموسوم بـ النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود (1936) الأساس النظري لتحليل الاستهلاك الكلي الحديث . يقوم جوهر النظرية على ما أسماه (القانون النفسي الأساسي) ، الذي يبين أن الأفراد يميلون بصورة عامة إلى زيادة استهلاكهم حين يرتفع دخلهم، لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل. (Keynes, 1936) وتتجسد هذه العلاقة في الدالة الاستهلاكية الخطية:

$$C = a + by \quad 0 < b < 1$$

حيث يُمثّل (C) الاستهلاك الكلي، و (a) الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل، و (b) الميل الحدي لاستهلاك (MPC)، و (Y) الدخل المتاح. ويشترط كينز أن يقع MPC في المجال (0, 1)، مما يعني أن الأسر تدخر جزءاً من أي ارتفاع في الدخل. ويحمل هذا الإطار نتائج بالغة الأهمية للسياسة المالية، إذ يُفضي إلى مضاعف الإنفاق الشهير الذي يُقدّر بـ $1/(1-b)$ (Blanchard, 2017).

وقد وجّه الاقتصاديون اللاحقون انتقادات عدة للنموذج الكينزي البسيط، أبرزها: إقتصاره على الدخل الجاري متجاهلاً توقعات الدخل المستقبلي، وإهماله لتأثير الثروة وأسعار الفائدة والتضخم، فضلاً عن كونه علاقة ساكنة تعجز عن رصد الديناميكيات الزمنية للسلوك الاستهلاكي. (Mishkin, 2016) بيد أن قوة النموذج الكينزي تكمن في بساطته التفسيرية وقدرته على استيعاب المحددات الجوهرية للاستهلاك في الأجل القصير.

ثالثاً : نظرية الدخل الدائم لفريدمان

في مساهمة نافذة نشرها عام 1957، طوّر ميلتون فريدمان نظرية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis)، مؤكداً أن الاستهلاك لا يتحدد بالدخل الجاري بل بالدخل الدائم، أي القيمة الحاضرة للتدفق المتوقع من الدخل طوال حياة الفرد. (Case & Fair, 2014) ويمكن صياغة النظرية على النحو الآتي:

$$C = k \cdot Y^p, \quad k = f(r, u, W)$$

حيث (Y^p) تمثل الدخل الدائم، و (k) معامل التوفير يعتمد على سعر الفائدة (r) ومعامل تفضيل الحاضر على المستقبل (u) ونسبة الثروة إلى الدخل. (W) تُفسّر هذه النظرية ظاهرة التسوية بين الفترات (Consumption Smoothing)، إذ يحافظ المستهلكون على مستوى استهلاكهم ثابتاً نسبياً رغم تقلبات الدخل المؤقتة، ولا يستجيبون إلا للتغيرات الدائمة فيه. (Friedman, 1957) ويُعدّ هذا الإطار وثيق الصلة بالحالة العراقية، حيث تنسم تقلبات الدخل المرتبطة بأسعار النفط بطابعها العابر في الغالب، مما يُفسر جزئياً عدم استجابة الاستهلاك الخاص الفورية لطفرات الناتج النفطي.

رابعاً : نظرية دورة الحياة لموديلياني وبرومبرج

قدّم فرانكو موديلياني وريتشارد برومبيرج عام 1954 نظرية دورة الحياة (Life Cycle Hypothesis)، مُرسّين الأسس التحليلية لنمذجة الادّخار والاستهلاك عبر مراحل حياة الفرد (Modigliani & Brumberg, 1954). ترى النظرية أن الأفراد يُخطّطون لاستهلاكهم على المدى الطويل ساعيين إلى تسوية مستوى المعيشة، فيُراكمون الثروة في سنوات العمل ويُفنونها في سنوات التقاعد. وتتضمن هذه النظرية متضمّنات هامة للسياسة الاقتصادية؛ فتغيّر نسبة المعتمدين في الهرم السكاني — كما تشهده التركيبة السكانية الشابة في العراق حيث يشكّل من هم دون سن 25 نحو 60% من السكان — (UNDP, 2021) يُؤثّر في معدل الادّخار القومي واتجاهات الاستهلاك الكلي. كما أن ضعف منظومة التقاعد في العراق يجعل الأسر أقل ميلاً للتخطيط طويل الأمد، مما يُقرب السلوك الاستهلاكي من النموذج الكينزي أكثر من نظرية دورة الحياة. (IMF, 2023).

خامساً: الفرضية الكينزية في ضوء نتائج التكامل المشترك

تحتل قضية التكامل المشترك مكانةً محوريةً في الاقتصاد القياسي الحديث للسلاسل الزمنية، منذ أن أثبت إنغل وجرانجر (1987) أن متغيرين غير ساكنين قد يمتلكان تركيبةً خطيةً ساكنةً تعكس علاقةً توازنيةً طويلة الأجل. وفي سياق هذا البحث، فإن ثبوت التكامل المشترك بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يعني وجود علاقة هيكلية مستدامة لا تنفطر على المدى الطويل رغم الصدمات المؤقتة. ومن الناحية النظرية، فإن مرونة الاستهلاك طويلة الأجل البالغة (0.926) في هذا البحث، والتي تقترب من الوحدة، تتسق مع المقترحات الكينزية التي تُقرّ بمرونة استهلاكية عالية في مواجهة الدخل الدائم. كما أن وجود معادلة تصحيح الخطأ التي تُشير إلى عودة الاستهلاك إلى مساره التوازني بعد الانحرافات قصيرة الأجل يتوافق مع فرضية دورة الحياة (Modigliani & Brumberg, 1954).

سادساً: الاستهلاك في الاقتصاديات الريعية (خصوصية الحالة العراقية)

تتميز الاقتصاديات الريعية المعتمدة على تصدير الموارد الطبيعية بخصائص هيكلية تُعَدّل آليات الانتقال الكلاسيكية بين الدخل والاستهلاك. فالدخل الأولي يتركز في الإيرادات الحكومية من تصدير النفط، لا في دخول الأسر المباشرة، مما يجعل الاستهلاك الخاص في معظمه دالةً للإنفاق الحكومي الاجتماعي والأجور الحكومية لا الدخل الخاص المكتسب عبر الأسواق (وزارة النفط العراقية، 2020، UNDP, 2021). وتُقدّر إيرادات النفط بأكثر من 90% من إيرادات الموازنة العراقية، مما يعني أن أي انكماش في أسعار النفط يُترجم تلقائياً إلى تراجع الإنفاق الحكومي وبالتالي انكماش الدخل المتاح للأسر عبر الرواتب ودعم الخدمات. ويُفسّر هذا الإطار الهيكلي غياب السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك في نتائج اختبار جرانجر، إذ يعمل الإنفاق الحكومي بوصفه متغيراً وسيطاً يُحدّد في الواقع حجم الانتقال من الناتج النفطي إلى الطلب الاستهلاكي الخاص. وهذا ما أوضحت دراسته عدة تناوالت اقتصاديات الخليج والعراق خصوصاً، حيث وجدت أن مضاعف الإنفاق الحكومي يفوق في قوته مضاعف القطاع الخاص في هذه الاقتصاديات (IMF, OPEC, 2022). ويُضاف إلى ذلك ضعف القطاع المالي وشح الائتمان المصرفي للأسر، مما يُقيّد قدرتها على استباق الدخل المستقبلي وتسوية استهلاكها عبر الزمن (World Bank, 2022).

سابعاً: منهج ARDL والتكامل المشترك

طوّر بيساران وشين وسميث (2001) نهج الحدود (Bounds Testing) ضمن إطار نماذج ARDL، محققين قفزةً منهجيةً في التعامل مع السلاسل الزمنية المتكاملة. وتكمن ميزة هذا النهج في أنه لا يستلزم المتغيرات أن تكون كلها من الدرجة (1) $I(1)$ ، إذ يسري على تركيبات مختلطة من $I(0)$ و $I(1)$ ، وهو السمة الغالبة في البيانات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات النامية. علاوةً على ذلك، يُتيح النهج تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل في آن واحد ضمن إطار واحد متنسق، مما يوفر كفاءةً تقديريةً عاليةً مع العينات الصغيرة نسبياً كالعينة المستخدمة في هذا البحث (53 مشاهدة). ووفق هذه المنهجية، تُقدّر علاقة التكامل المشترك بصيغة نموذج تصحيح الخطأ المُقيّد (Restricted ECM)، حيث يُقاس معامل تصحيح الخطأ (ECT) سرعة تعديل الاستهلاك نحو مساره التوازني طويل الأجل. فإذا كان ECT سالباً ومعنوياً، فهذا يؤكد أن أي انحراف مؤقت عن التوازن يُصحّح تدريجياً عبر الزمن، مما يدل على استقرار العلاقة الهيكلية بين الناتج والاستهلاك على المدى البعيد. وتكتسب هذه الأداة أهميةً بالغةً في الحالة العراقية نظراً لطبيعة بياناتها ذات الهيكل المختلط وحضور التحولات الهيكلية المرتبطة بالصدمات النفطية والأحداث السياسية الكبرى.

المبحث الثاني: التحليل القياسي التطبيقي Applied Standard Analysis

أولاً: مصادر البيانات وتوصيف المتغيرات

تعتمد الدراسة على بيانات سنوية للمدة (1971-2023) تغطي 53 مشاهدة، مستقاة من مصادر رسمية موثوقة: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (الحسابات القومية 2021) ووزارة النفط العراقية (التقرير الإحصائي السنوي 2020)، المتغير التابع هو الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي (XT) بالأسعار الثابتة وبالدينار العراقي، والمتغير المستقل هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (YGDP) بالأسعار الثابتة. وقد خُضعت المتغيران لتحويل لوغاريتمي طبيعي ($\ln XT$ و $\ln YGDP$) لتقليل التذبذب الشديد المصاحب لفترات التضخم الجامح (1993-1995) وتوحيد المقاييس للوحدات. تتسم البيانات بتنوع هيكلي لافت يعكس المراحل التاريخية المتعاقبة: فترة الطفرة النفطية الأولى (1971-1980)، وفترة الحرب والانكماش (1980-1990)، وفترة الحصار الاقتصادي التي شهدت تضخماً جامحاً (1990-2003)، وفترة ما بعد 2003 التي تميزت بالنمو المتسارع مع صدمات نفطية متكررة. هذا التنوع يمنح البيانات قدرة تفسيرية استثنائية لكنه يستدعي اختبارات صرامة للاستقرار الهيكلي.

ثانياً: تحليل السلاسل الزمنية

أظهرت الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية للإنفاق الاستهلاكي الخاص (XT) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (YGDP) اتجاهاً تصاعدياً واضحاً عبر الفترة كاملة، مع تذبذبات حادة في مراحل الاضطراب السياسي والاقتصادي. ويُلاحظ التصاعد الحاد للمتغيرين بعد 2003 مع طفرة النفط (2008)، -2011 (2014)، يعقبه انكماش ملحوظ مع تراجع أسعار النفط عام 2014-2015 وجائحة كوفيد 2020. كما أن التحويل اللوغاريتمي ($\ln XT$) يُقلل حدة التذبذب ويُظهر نمطاً أكثر استقراراً وتدعم هذه الملاحظات البصرية الأولية ضرورة اختبار جذر الوحدة قبل المضي في بناء النموذج القياسي.

ثالثاً: اختبارا جذر الوحدة ADF وPhillips-Perron

جدول (1) نتائج اختباري جذر الوحدة ADF وPhillips-Perron عند المستوى بوجود ثابت

ADF	-3.111323	0.0321	-4.610291	0.0005	I(0)*
Phillips-Perron	-5.41791	0.0000	-4.74399	0.0003	I(0)*

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10؛ إعداد الباحثة. دال عند مستوى 5%.
أكد الاختباران (Dickey & Fuller, 1979; Phillips & Perron, 1988) سكون $\ln XT$ و $\ln YGDP$ عند المستوى بوجود ثابت ($I(0)$)، وهو ما يُجيز استخدامهما في نموذج ARDL دون الحاجة إلى تفاضل إضافي. القيم الاحتمالية جاءت أقل من 5% في جميع الحالات، مما يرفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة. وكون المتغيرين ساكنين عند المستوى ينفي الحاجة إلى نماذج VECM التقليدية التي تستلزم تكاملاً من الدرجة الأولى، لكنه في الوقت ذاته لا ينفي إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات $I(0)$ ، وهو ما يُعالجه منهج الحدود لبيساران وآخرين (2001) تحديداً.

رابعاً: نتائج نموذج ARDL(1,0)

جدول (2)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(1,0)
المتغير التابع | LNXT | المدة: 1972–2022 | عدد المشاهدات: 51

LNXT(-1)	0.120574	0.102638	1.174751	0.2459
LNYGDP	1.037916	0.127142	3.163421	0.0000***
C	0.025346	0.047584	0.532665	0.5967
مؤشرات جودة النموذج = F-stat $R^2 = 0.6110$ $Adj. R^2 = 0.5948$ $DW = 2.179$ $AIC = 0.266$ $37.69***$				

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10؛ إعداد الباحثة ***. دال عند مستوى 1% كشف نموذج ARDL(1,0) عن تأثير موجب ومعنوي إحصائياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعامل انحدار يبلغ (1.038) ومعنوية عالية ($p = 0.000$) وتُشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع الناتج بنسبة 1% يرتبط بزيادة الاستهلاك الخاص بنسبة تقترب من 1.04%، مما يؤكد المرونة شبه الوحدوية التي تتسق مع الفرضية الكينزية. في المقابل، لم يُظهر معامل LNXT(-1) معنوية إحصائية ($p = 0.246$)، مما يعكس أن الاستهلاك الحالي لا يعتمد بصورة ذاتية على مستوياته السابقة في الأجل القصير. فسّر النموذج 61% من التغيرات في الاستهلاك، وجاءت إحصاءة F معنوية جداً (37.69)، فيما تُنفي قيمة Durbin-Watson (2.179) وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

خامساً: اختبار الحدود (Bounds Test)

جدول (3) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك طويل الأجل

F-statistic	43.797	5%	3.62	4.16	رفض H_0
k = 1		1%	4.94	5.58	تكامل مشترك
نتائج الأجل الطويل $LNYGDP = 0.9262$: معادلة تصحيح الخطأ $EC = LNXT - (0.9262 \times LNYGDP + 0.0226)$					

المصدر: إعداد الباحثة مخرجات برنامج EViews 10؛. تجاوزت قيمة F-statistic البالغة (43.797) القيم الحرجة الفوقية لاختبار الحدود عند مستويي 1% و 5% على حدٍ سواء، مما يرفض بحسم فرضية العدم القائلة بانعدام علاقة مستويات طويلة الأجل. ويُشير معامل الناتج في الأجل الطويل (0.926) إلى أن تحسن الدخل الحقيقي بنسبة 1% ينعكس بزيادة الاستهلاك بنحو 0.926%، وهي مرونة عالية تكاد تكون وحدوية. ويُعدّ هذا النتيجة دليلاً قوياً للفرضية الكينزية حول الطبيعة المرتبطة عضوياً للدخل والاستهلاك على المدى البعيد. أما معامل تصحيح الخطأ (EC) السالب القيمة، فيؤكد أن النظام يعود إلى التوازن بعد أي انحراف مؤقت، وهو شرط ضروري لثبات العلاقة التكاملية.

سادساً: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

جدول (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Trace Test)

None *	0.563120	50.40729	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.164770	9.002413	3.841465	0.0027

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10، * . رفض الفرضية عند مستوى 5% . رفضت إحصاءة Trace فرضية عدم وجود تكامل مشترك على مستويين، مُثبتة وجود علاقيتين طويلتي الأجل بين $\ln X_T$ و $\ln Y_{GDP}$ وتُعزز نتيجة جوهانسن ما توصل إليه اختبار الحدود، مؤكدة أن العلاقة بين الناتج والاستهلاك ليست مجرد ترابط ظرفي عرضي بل هيكلية مستدامة تقاوم الصدمات المؤقتة. ومعامل التكامل المشترك (1.242) يشير إلى أن الاستهلاك يستجيب بأكثر من تناسب لتغيرات الناتج على المدى الطويل، مما يعكس أثراً مُضخماً ناجماً عن مضاعفات الإنفاق والتحويلات الهيكلية التراكمية. ويدعو ثبوت علاقيتين للتكامل المشترك إلى توظيف نماذج VECM في الدراسات المستقبلية للتحقق من آليات التعديل في كلا الاتجاهين.

سابعاً: اختبار سببية غرانجر

جدول (5) نتائج اختبار سببية غرانجر بين $\ln Y_{GDP}$ و $\ln X_T$

LNYPGDP does not Granger Cause LNXT	48	0.63576	0.6401
LNXT does not Granger Cause LNYPGDP	48	2.39366	0.0670*

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10. * . دال عند مستوى 10% . كشف اختبار سببية غرانجر عن نتيجة مهمة وهي: لا توجد سببية إحصائية من الناتج نحو الاستهلاك ($p = 0.6401$)، في حين تظهر سببية ضعيفة في الاتجاه المعاكس من الاستهلاك نحو الناتج عند مستوى دلالة ($p = 0.0670$) و 10% وهذه النتيجة، رغم كونها مفاجئة للوهلة الأولى بالنظر إلى ثبوت التكامل المشترك بين المتغيرين، تُفسر بعمق الإطار الهيكلي للاقتصاد العراقي.

ففي اقتصاد ريعي كالعراق حيث يُشكّل النفط أكثر من 90% من الصادرات و 60% من الناتج المحلي، تتدفق عائدات الناتج أولاً إلى خزانة الدولة، ثم تُعاد توزيعها على الأسر عبر الرواتب الحكومية والدعم السلعي وإنفاق الخدمات، وأخيراً تتحول إلى استهلاك خاص. هذه الوساطة الحكومية تُفكك العلاقة السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك وتُحلّها بسلسلة غير مباشرة ذات تأخيرات هيكلية. ويُلاحظ من البيانات أن الاستهلاك الخاص يحتفظ باستقراره النسبي حتى في أعوام تراجع الناتج مثل (2009 و 2014)، وهو ما يعكس قدرة الإنفاق الحكومي على استيعاب الصدمات ودعم مستوى معيشة الأسر عبر آليات الدعم والتحويلات الاجتماعية.

ثامناً: الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس التباين

جدول (6) نتائج اختبار BPG لتجانس التباين

F-statistic (BPG)	0.501516	F(1,50)	0.4821
Obs*R-squared	0.516397	Chi ² (1)	0.4724

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10؛ إعداد الباحثة. القيم الاحتمالية (0.4821 و 0.4724) أعلى من 5%، مما يعني قبول فرضية العدم (تجانس التباين). البواقي لا تتأثر بقيم المتغيرات المفسرة، مما يُعزز ثقتنا في كفاءة التقديرات الاعتيادية للمربعات الصغرى ودلالة اختبارات f (Breusch & Pagan, 1979)

ب. اختبار ARCH لعدم تجانس التباين الشرطي

جدول (7)
نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس التباين الشرطي

F-statistic (ARCH)	9.357585	F(1,48)	0.0036**
Obs*R-squared	8.157234	Chi ² (1)	0.0043**

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ** 10. EViews دال عند مستوى 5% القيمة الاحتمالية (0.0036) أقل من 5% ، ما يعني وجود تأثير ARCH (Engle, 1982) في البواقي، أي أن تباين الأخطاء ليس ثابتاً عبر الزمن بل يُظهر تجمّعات تقلبية (Volatility Clustering). ويُعزى هذا التأثير إلى الصدمات النفطية المتكررة (1974، 1980، 1990، 2003، 2014، 2020) التي تُخلّف تذبذبات متضخمة في الناتج والاستهلاك . يُشير هذا الحضور لتأثير ARCH إلى أن الكفاءة الكاملة لتقديرات النموذج تستدعي نمذجة التباين الشرطي باستخدام نماذج GARCH في الدراسات المستقبلية، لا سيما عند التنبؤ بمسارات الاستهلاك في ظروف الصدمات النفطية.

ج. اختبارا CUSUM وCUSUMSQ للاستقرار الهيكلي

أظهر اختبار CUSUM أن مسار المجموع التراكمي للبواقي المعيارية يقع ضمن حدود الثقة 5% طوال الفترة الزمنية كاملة. وكذلك أكد اختبار CUSUMSQ أن مسار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يبقى ضمن الحدود الحرجة، مما يعني غياب أي تغيير هيكلي موثّق في معاملات النموذج عبر الزمن ويُعزز القدرة التنبؤية للنموذج (Brown et al., 1975) وهذه النتيجة لافتة نظراً للتحويلات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد العراقي، وتعكس قدرة النموذج اللوغاريتمي على استيعاب هذه التحويلات وتقليص أثرها على استقرار المعاملات.

تاسعاً: تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري

تتكامل نتائج هذا البحث لترسم صورةً قياسيةً متسقةً للديناميكيات الاستهلاكية في العراق. فمن ناحية نظرية، تؤكد المرونة الطويلة الأجل القريبة من الوحدة (0.926) الصلاحية الجوهرية للنظرية الكينزية في الحالة العراقية رغم خصوصيتها الريعية، كما تتسق مع نظرية الدخل الدائم التي تتوقع مرونةً عاليةً للاستهلاك تجاه الدخل الدائم. بيد أن غياب السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك يُضيف بُعداً نقدياً جوهرياً: فالدخل القومي العراقي يمر عبر قناة الإنفاق الحكومي قبل أن يصل إلى الأسر، وهذا ما تُجسّده البنية الريعية تحديداً. ومن ثم فإن فرضية البحث تتحقق في شقيها: التكامل المشترك الطويل الأجل ثابت، والسببية المباشرة ضعيفة نظراً للوساطة الحكومية.

أولاً: النتائج Results

تعرض هذه الفقرة مخرجات التحليل القياسي كما أسفرت عنها الاختبارات الإحصائية المعتمدة في البحث:

- 1 - أثبتت اختبارات جذر الوحدة (ADF) و (Phillips-Perron) سكون المتغيرين $\ln XT$ و $\ln YGDP$ عند المستوى $I(0)$ ، مما يُتيح توظيفهما في نموذج ARDL دون تفاضل إضافي ويؤكد صلاحية منهج الحدود لهذا التطبيق.
- 2 - كشف نموذج $ARDL(1,0)$ عن تأثير موجب ومعنوي إحصائياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمرونة تقترب من الوحدة (1.038)، وهو ما يتوافق مع مقترحات النظرية الكينزية ويُقيّد الفجوة بين الدخل والاستهلاك.

3 - رفض اختبار الحدود بقيمة F-statistic البالغة (43.797) فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فيما يُشير معامل الأجل الطويل (0.926) إلى علاقة شبه تناسبية بين الناتج والاستهلاك تؤكد الطابع الهيكلي للارتباط بينهما.

4 - أكد اختبار جوهانسن وجود علاقيتين للتكامل المشترك بين المتغيرين، مما يدل على عمق الترابط الهيكلي بينهما ويُجيز توظيف نماذج VECM في دراسات مستقبلية أكثر تفصيلاً لاستكشاف آليات التعديل في كلا الاتجاهين.

5 - كشف اختبار سببية غرانجر عن غياب السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك ($p = 0.640$)، مُجسّداً الخصوصية الهيكلية للاقتصاد العراقي الريعي حيث يُشكّل الإنفاق الحكومي النفطي الناقل الرئيسي للدخل إلى القطاع الاستهلاكي الخاص، ومُفككاً بذلك العلاقة السببية المباشرة رغم ثبوت التكامل المشترك.

6 - جاءت الاختبارات التشخيصية مُؤكّدةً تجانس التباين (BPG) واستقرار المعاملات (CUSUM وCUSUMSQ)، باستثناء تأثير ($p = 0.004$) ARCH والذي يعود إلى الصدمات النفطية والتقلبات السياسية المتكررة في تاريخ العراق الاقتصادي، والذي يستدعي نمذجة GARCH في الأبحاث المستقبلية.

ثانياً: الاستنتاجات

تنبثق من النتائج الإحصائية الواردة أعلاه جملة من الاستنتاجات التفسيرية ذات الدلالة المعرفية والسياسية:

1 - إن المرونة الاستهلاكية طويلة الأجل القريبة من الوحدة تؤكد صلاحية النظرية الكينزية في السياق العراقي، غير أن تحققها عبر قناة الإنفاق الحكومي لا السوق الخاصة يعني أن الاقتصاد العراقي يعمل بآلية كينزية معدّلة تتوسطها الدولة.

2 - إن غياب السببية المباشرة من الناتج نحو الاستهلاك لا يعني انعدام الارتباط، بل يعني أن الانتقال يمر عبر مرحلة وسيطة هي الإنفاق الحكومي؛ مما يُضعف فاعلية أي تحفيز اقتصادي يقتصر على تنشيط الإنتاج دون توجيه العائدات مباشرة نحو دخول الأسر.

3 - إن تأثير ARCH المرصود يعكس هشاشة هيكلية عميقة في الاقتصاد العراقي تجعله معرضاً لتقلبات استهلاكية حادة كلما تذبذبت أسعار النفط الدولية، وهو ما لا يمكن معالجته بأدوات السياسة النقدية المعتادة بل يستلزم إصلاحاً هيكلياً شاملاً لتنويع مصادر الدخل.

4 - إن ثبوت التكامل المشترك رغم الصدمات البنوية المتكررة يُشير إلى أن الثوابت المؤسسية (في مقدمتها هيمنة الدولة على توزيع الدخل) تُشكّل المحدد الفعلي للاستهلاك في العراق، وأن أي إصلاح هيكلي جذري قد يُغيّر طبيعة هذه العلاقة تغييراً جوهرياً.

ثالثاً: التوصيات

1 - تنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد على الربيع النفطي: إذ كشفت نتائج سببية غرانجر عن ضعف الانتقال المباشر من الناتج إلى الاستهلاك الخاص، فإن تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية —كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة— من شأنه تقوية آليات الانتقال الكلاسيكية وتعزيز استجابة الطلب الاستهلاكي الخاص لتغيرات الناتج، بدلاً من هيمنة الإنفاق الحكومي وسيطاً شبه حصري.

2 - تبني سياسة مالية مضادة للدورة الاقتصادية: نظراً لوجود تأثير ARCH الدال على تذبذب تباين البواق المعزو إلى الصدمات النفطية، يُوصى بإنشاء صندوق سيادي لتثبيت الإيرادات يعمل على

امتصاص فوائض أسعار النفط في سنوات الرواج وضخها في فترات الانكماش، مما يخفف من حدة التقلبات المنعكسة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص ويضمن استقرار مستوى المعيشة.

3 - توجيه الإنفاق الحكومي نحو تعزيز دخول الأسر المعيشية المباشرة: تُشير نتائج البحث إلى أن الإنفاق الحكومي يتوسط انتقال عائدات النفط إلى الاستهلاك الخاص، مما يستدعي إعادة توجيه هذا الإنفاق نحو برامج الحماية الاجتماعية الفاعلة وأجور القطاع الخاص ودعم ريادة الأعمال، بدلاً من تركّزه في بنود الرواتب الحكومية المُضخمة والمشتريات العامة، إذ إن التوجيه المباشر للدخل نحو الأسر يُقوّي ارتباط الاستهلاك بالنتائج الفعلية.

4 - الاستثمار في تطوير القطاع المالي والائتماني: ضعف تأثير الاستهلاك السابق ((LNXT(-1) في تحديد الاستهلاك الحالي يُشير إلى محدودية آليات الائتمان والاقتراض، ومن ثم يُوصى بتطوير المنظومة المصرفية وتيسير الائتمان الاستهلاكي للأسر بفوائد ميسرة، مما يُمكنها من تسوية استهلاكها عبر الزمن وفق نظرية دورة الحياة ويُخفف من التقليدية الاستهلاكية المرتبطة بالصدمات الأنية.

5 - توظيف نماذج VECM و GARCH في الدراسات اللاحقة: أثبت اختبار جوهانسن وجود علاقتين طويلتي الأجل، وهو ما يستدعي توسيع الإطار التحليلي في البحوث المستقبلية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) مع إدراج متغيرات تفسيرية إضافية كالإنفاق الحكومي وأسعار النفط ومعدلات التضخم، علاوة على نمذجة GARCH لاستيعاب تجمعات التقلبية وتحسين دقة التنبؤ في السيناريوهات المتطرفة.

6 - تحسين منظومة الإحصاء الوطنية: يُلاحظ البحث شحّ بيانات عام 2024 في المصادر الرسمية حتى تاريخ إعداده، مما يدل على فجوة في التغطية الإحصائية الأنية. ويُوصى بتعزيز قدرات الجهاز المركزي للإحصاء وتسريع دورات نشر البيانات وتطوير بنك البيانات الوطني، إذ إن دقة القرار الاقتصادي وجودة البحث الأكاديمي رهينتان بحدثة المعطيات وموثوقيتها.

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دوراً بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

المصادر باللغة العربية

- الجهاز المركزي للإحصاء (2021). الحسابات القومية العراقية. بغداد: وزارة التخطيط.
- السيد، أحمد (2014). الاقتصاد الكلي: نظريات وتطبيقات. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشماخ، فاضل (2016). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار وائل للنشر.
- الموسوي، صباح (2019). نظرية الاقتصاد الكلي: تحليل وتطبيق. بغداد: دار الأديب.
- إحسان جلال، محمد (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار وائل للنشر.
- صادق، يوسف (2018). مدخل إلى الاقتصاد الكلي. عمان: دار الجوهرة.
- عبد الكريم جابر، عبد الله (2015). الاقتصاد الكلي: مبادئ ونظريات. بغداد: دار الرواد.
- وزارة النفط العراقية (2020). التقرير السنوي لإحصاءات النفط والغاز. بغداد.

sources

- Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson Education.
- Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1979). A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation. *Econometrica*, 47(5), 1287–1294.
- Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B*, 37(2), 149–163.
- Case, K., & Fair, R. (2014). *Principles of Economics* (11th ed.). Pearson.
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association*, 74(366), 427–431.
- Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2013). *Macroeconomics* (12th ed.). McGraw-Hill.
- Engle, R. F. (1982). Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation. *Econometrica*, 50(4), 987–1007.
- Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing. *Econometrica*, 55(2), 251–276.
- Friedman, M. (1957). *A Theory of the Consumption Function*. Princeton University Press.
- Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica*, 37(3), 424–438.
- IMF (2023). *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*. International Monetary Fund.
- Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12(2–3), 231–254.
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan.
- Mankiw, N. G. (2021). *Principles of Macroeconomics* (9th ed.). Cengage Learning.
- Mishkin, F. S. (2016). *Macroeconomics: Policy and Practice* (2nd ed.). Addison-Wesley.
- Modigliani, F., & Brumberg, R. (1954). Utility analysis and the consumption function. In K. Kurihara (Ed.), *Post-Keynesian Economics* (pp. 388–436). Rutgers University Press.
- OPEC (2022). *Annual Statistical Bulletin* (57th ed.). Organization of the Petroleum Exporting Countries.

- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.
- Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, 75(2), 335–346.
- UNDP (2021). Iraq Economic Report: Pathways to Resilience. United Nations Development Programme.
- World Bank (2022). Iraq Financial Sector Development Report. Washington, D.C.: World Bank Group.

الملحق (1): البيانات السنوية الكاملة للمتغيرات المستخدمة في التحليل (1971–2023)
يعرض هذا الملحق البيانات السنوية الكاملة للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي (XT) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (YGDP) بالدينار العراقي، مع التحويلات اللوغاريتمية ومعدلات نمو الناتج للمدة الممتدة من 1971 إلى 2023.

ملحق (1): البيانات السنوية للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1971–2023)

1971	—	—	—	—	—
1972	1.3695	0.9709	0.3133	−0.0295	0.63
1973	1.5552	0.9351	0.4387	−0.0376	−3.69
1974	3.4009	1.4802	1.2239	0.4593	58.29
1975	3.9743	2.2832	1.3799	0.4334	54.25
1976	5.2430	2.9418	1.6572	0.2534	28.85
1977	5.8582	3.6486	1.7679	0.2153	24.03
1978	7.0170	4.0130	1.9481	0.0952	9.99
1979	11.1672	4.6181	2.4131	0.1404	15.08
1980	15.7707	6.0531	2.7583	0.2706	31.07
1981	11.3469	7.6024	2.4292	0.2279	25.60
1982	12.7147	10.5038	2.5425	0.3233	38.16
1983	12.6210	12.3237	2.5352	0.1598	17.33
1984	14.5509	12.8043	2.6781	0.0383	3.90
1985	15.0118	12.5305	2.7087	−0.0216	−2.14
1986	14.6520	13.6505	2.6844	0.0856	8.94
1987	17.6000	14.8782	2.8678	0.0861	8.99
1988	19.4322	16.3614	2.9669	0.0950	9.97
1989	20.4079	21.9749	3.0157	0.2950	34.31

1990	55.9265	31.4370	4.0238	0.3581	43.06
1991	42.4516	47.0596	3.7479	0.4034	49.70
1992	115.108	72.0306	4.7456	0.4257	53.06
1993	321.647	116.006	5.7734	0.4766	61.05
1994	1658.33	606.493	7.4135	1.6541	422.81
1995	6695.48	2940.45	8.8094	1.5786	384.83
1996	6500.92	2553.12	8.7796	-0.1412	-13.17
1997	15093.1	5924.39	9.6218	0.8418	132.05
1998	17125.8	8472.45	9.7482	0.3577	43.01
1999	34464.0	10178.2	10.447	0.1834	20.13
2000	50213.7	12743.8	10.824	0.2248	25.21
2001	41314.6	14612.7	10.629	0.1368	14.67
2002	41022.9	17876.6	10.622	0.2016	22.34
2003	29585.8	17248.1	10.295	-0.0358	-3.52
2004	53235.4	33147.7	10.882	0.6533	92.18
2005	73533.6	42276.6	11.205	0.2433	27.54
2006	95588.0	50510.8	11.468	0.1780	19.48
2007	111456	63834.5	11.621	0.2341	26.38
2008	157026	75230.5	11.964	0.1643	17.85
2009	130643	95774.0	11.780	0.2414	27.31
2010	162065	102687	11.996	0.0697	7.22
2011	217327	119015	12.289	0.1476	15.90
2012	254225	143458	12.446	0.1868	20.54
2013	273588	153452	12.519	0.0673	6.97
2014	266333	159983	12.492	0.0417	4.26
2015	194681	144736	12.178	-0.1002	-9.53
2016	196924	148131	12.190	0.0232	2.35
2017	221666	150202	12.309	0.0139	1.40
2018	268919	159785	12.502	0.0618	6.38
2019	276158	171998	12.529	0.0737	7.64
2020	215662	161323	12.281	-0.0641	-6.21

2021	304053	176535	12.625	0.0901	9.43
2022	415628	179930	12.937	0.0190	1.92
2023	330046	185634	12.707	0.0312	3.17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (2021)؛ وزارة النفط العراقية (2020)؛ حسابات الباحثة بالاعتماد على EViews 10.
ملاحظة: بيانات عام 1971 مُدرجة كسنة أساس ولم تُحسب معدلات نموها؛ بيانات عام 2024 غير متوفرة في المصادر الرسمية حتى تاريخ إعداد.